

المَعْوَلُ الْحَادِيُّ عَشْرُ : بِبَيَانِ زِيفِ آيَةِ الرَّجْمِ مِنْ خَلَالِ فَرِيهَةِ إِثْبَاتِهَا !

فقد روى البخاري (٦٢١) ، ومسلم (٦٢٢) ، وغيرهما أن عمر بن الخطاب قال :

● " إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ ، قَرَأْنَا هَا وَوَعَيْنَا هَا وَعَقَلَنَا هَا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ بِالْحَقِّ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : مَا نَجَدَ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَيَضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيْضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ " .

وهو يعني أن الرجم نزل كآية في كتاب الله ، معرفة بإضافتها له :

" آيَةُ الرَّجْمِ " !

● ووصل الأمر (كما ذكرت قبلاً) إلى درجة أن البخاري قد بوب في صحيحه باباً قال فيه :

" بَابُ الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدُ الْحَاكِمِ . . . " ، إلى أن قال :

" قَالَ عُمَرُ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمُرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبْتُ آيَةَ الرَّجْمِ بِيَدِي " !

أى أن الوضع الصحيح هو تضمين آية الرجم بالكتاب . ولو لا خوف عمر من أن يقال : زاد عمر في كتاب الله لأدرجها فيه .

وهو يعني أن الكتاب على وضعه الحالى ينقصه آية الرجم . ولبيان فرية إثبات الآية المزعومة نقول وبالله التوفيق :

سلمنا بنقل البخاري ، فتكون الآية طبقاً للرواية : محفوظة ،

٦٢١- انظر : صحيح البخاري : (ج ٦٨٣٠) .

٦٢٢- انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٤ - ح ١٦٩١ / ١٥) .

ومعروفة لشيوعها المذكور بالنص : (قرأناها ووعيئاها وعقلناها) . فأين
هي من كتاب الله ؟ !

والجواب : لا يوجد ، فقد ألغيت من كتاب الله !
إذن فما الذي يدرينا بها وبهذه الفريدة عموماً ؟ !

والجواب : الرويات !
فأين هي عند الخلف ؟ !

والجواب : يوجد بالطبع !
ولكن كمن نصّا تريده ؟ !

فالحقيقة أن هناك وفرة جداً في نصوصها (ذشك فيها كلها) وتبلغ
(بدون نصوص الشيعة) ثلاثة عشر نصاً كال التالي :

● النص الأول من عند الراوى أبي عوانة :

”الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ ارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ“ (٦٢٣) .

● النص الثاني من الرواية لأحمد بن حنبل ، والدارمي ، والبيهقي ،
ومالك :

”الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ“ (٦٢٤) .

● النص الثالث من عند الراويين النسائي ، والبيهقي :

”الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَيَا مِنَ الذَّلَّةِ“ (٦٢٥) .

٦٢٣ - انظر : مسند أبي عوانة : (٤ / ١٢٢) .

٦٢٤ - انظر : مسند أحمد (ح ٢١٠٨٦) ، وتفسير ابن كثير : (٢٦٢/٣) ، وسنن الدارمي
(٢٣٤/٢) ، وسنن البيهقي الكبرى (٢١١/٨) ، والأحاديث المختارة (٢٢٠/١) ، وموطأ مالك :
(١٥٦٠) ، وابن حبان : (٢٧٣/١٠) ، والمستدرك : (٤٥٠/٢) ، والكبرى للنسائي : (ح
٧١٤٨) .

٦٢٥ - انظر : كبرى البيهقي : (٤ / ٢٧٠) ، وكبرى النسائي : (ح ٧١٤٦) .

● النص الرابع من عند الرواية النسائي ، وابن حبان ، وعبد الرزاق .

"**الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**" (٦٢٦) .

● النص الخامس :

"**الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ فَارْجُمُوهُمَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**" (٦٢٧) .

● النص السادس من عند الرواية النسائي ، والبيهقي ، وأحمد بن حنبل ، والشافعى ، وابن ماجه ، والحاكم ، وابن حبان :

"**الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ**" (٦٢٨) .

وصححه الإمام الألبانى بصحيف ابن ماجه (٦٢٩) .

● النص السابع من عند الرواية الطبرانى ، وابن أبي عاصم ، والنسائى ، والحاكم :

"**الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَيَا مِنَ الْلَّذَّةِ**" (٦٣٠) .

٦٢٦ - انظر : صحيح ابن حبان : (٤٠٠/٤١٥، ٤١٤/٤٢)، والكبرى للنسائى : (٧١٥٠/٢٧٤)، ومصنف عبد الرزاق : (٣٦٥/٣) .

٦٢٧ - انظر : الأحاديث المختارة : (٣٧٠ / ٣) .

٦٢٨ - انظر : المستدرك (٤٢، ٤١٥، ٤٠١/٤١٤)، وسنن الدارمى (٢٣٤/٢)، والسنن الكبرى للبيهقى (٢١١/٨)، ومسند الشافعى (١٦٣/١)، والكبرى للنسائى (٧١٤٥)، وسنن ابن ماجه (٨٥٣/٢)، وصحيف ابن حبان (٢٧٣/١٠). والمجموع للنووى (٧/٢٠)، ومسند أحمد : (١٨٣/٥) .

٦٢٩ - انظر : صحيح ابن ماجه (٢٠٦٧) .

٦٣٠ - انظر : الأحاديث المثانى لابن أبي عاصم (١٢٣/٦)، وال الكبير للطبرانى (١٨٥/٢٥)، والمستدرك (٤٠٠/٤)، والسنن الكبرى للنسائى (٢٧١/٤) .

● النص الثامن من عند الرواى الطبرانى :

”الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ“ (٦٣١).

● النص التاسع من عند الرواية البيهقى ، عبد الرزاق ، والبزار ، والحاكم :

”الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ“ (٦٣٢).

وصححه الإمام الألبانى بإرواء غليله (٦٣٣).

● النص العاشر من عند الرواى أحمدى بن حنبل :

”الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ“ (٦٣٤).

● النص الحادى عشر من عند الرواية : عبد الرزاق ، والبيهقى ، والطيبالسى :

”الشَّيْخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ“ (٦٣٥).

٦٣١ - انظر : المعجم الأوسط للطبرانى : (٤ / ٤٣٢) .

٦٣٢ - انظر : الكبرى للبيهقى (٨/٢١١) ، ومصنف عبد الرزاق (٣٦٥/٣) ، والمستدرك : (٤/٤٠٠) ، ومسند البزار (١/٤١٠) .

٦٣٣ - انظر : إرواء الغليل للإمام الألبانى : (٨ / ٣ - ح ٢٣٣٨) .

٦٣٤ - انظر : مسنون الإمام أحمدى : (٢٠٧٠٢) ، والأحاديث المختارة : (٣ / ٣٧٠) .

٦٣٥ - انظر : سفن البيهقى الكبرى : (٨ / ٢١١) ، والطيبالسى (٥٤٠) ، عبد الرزاق . (١٣٣٦٣)

● النص الثاني عشر من عند الراوى عبد الرزاق :

”إِذَا زَرَيْتَ الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ“ (٦٣٦).

● النص الثالث عشر من عند الرواة : الأصبهانى ، وابن الجوزى ، والسيوطى :

”إِذَا زَرَى الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ“ (٦٣٧).

فهل يصح أن يقال بهذه النصوص الثلاثة عشر الآية واحدة في آن واحد ؟ !

وأى هذه النصوص يقبل ؟ ولماذا ؟

هل ستتحكمون قواعدكم المستحدثة في الجرح والتعديل في ما تزعمونه
قرآنًا ؟ !

سلمنا أن كل هذه الروايات ضعيفة ، وسنطرحها كلها ، فتبقى مشكلتان :

الأولى : أين الآية الصحيحة في نظركم ؟ !

الثانية : إن الفكرة الفاسدة بوجود آيات تُحذفُ من القرآن مع بقاء حكمها ستطول قائمة (كما هو ثابت عند الفريقيين بكتبهما) ودون شاهد لها من الكتاب ، اللهم إلا على فسادها وفساد أصحابها .

ثم إن كل الآيات (الصناعة البشرية) السابق عرضها امتلأت بالعيوب العظيمة ، كما سيأتي . فلو سلمنا أن كل هذه الروايات ضعيفة عدا

٦٣٦ - انظر : مصنف عبد الرزاق : (٧ / ٣٢٩) .

٦٣٧ - انظر : الإنقاذ للسيوطى : (٢ / ٦٦) ، ونواخن القرآن لابن الجوزى : (١ / ٣٦) ، وذكر أخبار أصبهان للأصبهانى : (١ / ٢٩٢) .

واحدة (مثلاً) فما الفرق بينها وبين الباقيات إذا كانت العيوب تشمل الكل ؟ ! . . وللبيان :

المعول الثاني عشر : بيان أوجه جهل واضعى آية الرجم!

كلام الله تعالى هو كلام محكم ، ومعجز ، وفوق طاقة البشر .

وعندما يحاول البشر محاكاته وتقليله وتزييفه يجعلون من أنفسهم أضحوكة أمام العقلاء من كثرة تعثرهم ، وظهور جهلهم ، ولكن هذا لا يظهر للسطحين من أمثال زكريا بطرس وأشياخه . وقد كان من هذا في محاولتهم الفاشلة لتأليف آية الرجم ما يلى :

١ - جهلهم بأسلوب القرآن وبلامته :

● تقديمهم للذكر على الأنثى بعكس أسلوب القرآن :

لما كانت المرأة هي المُرَبِّنة للرجل بطبيعة خلقتها فقد كُلفت بستر مفاتنها دونًا عن الرجل الذي ليس له تلك المفاتن . وعليه فهى مرغوبة بطبعها على العموم وتمتنعها هو الحال بين وقوع الزنا على الأغلب .

ولذا فإن المولى سبحانه (واعظمت حكمته) عندما ذكر الزنا قدم الأنثى على الذكر ، فقال :

﴿الَّذِيَّةُ وَالَّذِيَّ﴾ !!

ولم يحدث هذا في السرقة لغلبة حدوثها من الرجال ، ولذا قال تعالى :

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ !!

إلا أن الرواة الذين يضعون هذه الروايات ليصدقوا بالنبي ﷺ غالباً ما يحط عليهم الغباء فلا يلتفتون إلى مثل هذه اللطائف . ولذا فعندما

وضعوا الآية المفتراء التي سموها بآية الرجم فقد وضعوا كل هذه الروايات الثلاث عشرة ببشرى لهم التي تفتقر لمثل هذه اللطائف ؛ فقدموا **الرجل على المرأة** ، وقالوا :

”**الشيخ والشيخة**“ .

وزيادة في لطف الله فقد فعلوا ذلك في كل الآيات المخترعة الثلاث عشرة .

وفعل الشيعة مثلهم في الزيادات المؤلفة عندهم على النصوص السالفة ذكرها فقالوا مثلاً :

”ورد في صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :

الرجم في القرآن قول الله عزوجل :

إذا زنى **الشيخ والشيخة** فارجموهما البة فإنهما قضيا الشهوة ” !

فتتأمل - زادك الله إدراكاً - لجهل القوم في ظل بلاغة كلام الحكيم العلي سبحانه ! !

وتتأمل لسطحية من ينتقدون الإسلام بمثل هذه الروايات المذحطة ، كأمثال القمص زكريا الجاهل حتى بكتابه الذي يننسب إليه ، وسبعين له بعض ذلك هنا .

٢ - **جهلهم بمعنى الألفاظ:**

فقد جهل الوضاعون هم وخلفهم معانى الألفاظ ؛ فقالوا كلاماً يدل على مدى جهلهم ، كما يكشف زيف سائرهم وحجم افترائهم ، ومن ذلك :

● الجهل الأول : جهلهم بلفظ "الشيخ" .

فقد جاء الرواة الوضاعون بلفظ عجيب لم يستخدم في القرآن مطلقاً للمتزوجين والمتزوجات (المُحْصَنِينَ وَالْمُحْصَنَاتِ) ، وهو لفظ "شيخ" .

فالشيخ هو الرجل المسن الذي بلغ من الكبر عتيماً . ألا تسمع لقول ابنتي الرجل الصالح وهما يعتذران عن أبيهما لعدم استطاعته سقي أنعامه ، فقالتا :

﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾

فالشيخ هنا عاجز عن أن يقوم بما يقوم به الرجال .

ثم ألم تسمع لقول زوج إبراهيم عندما بُشرت بالولد بعد أن صارت عجوزاً وكذلك زوجها إبراهيم عليه السلام الذي صار شيخاً :

﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَنَا أَلَّدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِيٌ شَيْخًا ﴾

وقال الراغب بالمفردات : "يُقال لمن طعن في السن الشيخ" ثم استشهد بالآيات .

وقال القدوس سبحانه :

﴿ ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشْدَدَكُمْ ﴾ وهي الرجولة ، **﴿ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا ﴾** ، وثم للترابي ، وقد جاء بقواميهم أيضاً أن الشيخ هو المسن (٦٣٨) .

إلا أن الرواة برغم وضوح شذوذ اللفظ فقد أتوا به لما أورثهم الله الغباء ، وجاء خلفهم الطيبون ليرددوا مزاعم أجدادهم ، وإلى الله المشتكى .

ونخلص إلى أن إطلاق لفظ "الشيخ" على الزانى المتزوج هو افتراء على الله تعالى وعلى كتابه الكريم !

٦٣٨ - وقد جاء تعريف الشيخ بسان العرب كال التالي : "الشيخ" : الذي استبان في السن وظهر عليه الشيب . وقيل : هو شيخ من خمسين إلى آخره . وقيل : هو من إحدى وخمسين إلى آخر عمره . وقيل : هو من الخمسين إلى الثمانين ، والجمع أشياخ وشيخان وشيخ وشيخة وشيخة ومشيخة ومشيخة ومشيخة ومشيخة ومشيخة ومشيخة ومشيخة . وفي الحديث ذكر شيخان قريش ، جمع شيخ كضيف وضيفان والأنثى شيخة" ، وراجع لسان العرب (٣١/٣ - ٣٢) .

● الجهل الثاني : جهلهم بلفظ "الشيخة".

فلفظ الشيخة يُطلق عُرفاً على المرأة المسنة ، كما أن لفظ الشيخ يقترن به لفظ "عجوز" . وهو مساوٍ له في تبيين الحال مع اختلاف الجنس.
ولا يُطلق على المتزوجة أبداً !!

ويكون المعنى الفاسد (إلى هنا) بناءً على ألفاظهم المفتراة كالتالي :

"الشيخ (الطاعن في السن) ، والشيخة (العجوز) فارجموهما البة بما قضيا من اللذة (المنعدمة عندهما) .

وهذا يقودنا للجهل الثالث :

● الجهل الثالث : جهلهم بلفظ : اللذة.

ولو سلمنا بما جاء في الآية المضطربة (المفتراة) وأخذنا بما جاء فيها من قول الرواية فسنجده "بما قضيا من اللذة" ، وهذا كالعلة للحكم وهو أيضاً فاسد من وجوه .

١ - فمن العلوم - ضرورة - أن اللذة عند الشباب والرجال أكثر منها عند الشيوخ ، والرغبة أشد ، والقدرة أعلى !

فلو أخذنا في التعلييل ل كانت اللذة أقل عند "المشايح" ، ولتوجيه أن يكون حكمهم أقل حدة منه عند العزاب .. هذا إذا تقيدنا باللذة !

٢ - ولو سلمنا بما جاء برواية "اللذة" عند البيهقي والنسائي فلن نجد فيها أى ذكر للزنا . . . !

"الشيخُ والشيخةُ فارجمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قضيَا مِنْ اللذَّةِ" .

وعلى ذلك فيتوجب الرجم بناءً على آية لذة ، ولا يتوجب على من زنا ولم يجد اللذة !

ثم ما مقاييس اللذة هنا ؟ !

٣ - ولم ينتبه أذكياء الرواية إلى أنه من الممكن أن يكون الشيخ والشيخة من العزاب ، فليس كل شيخ متزوجاً ، وكذلك الشيخة .

٤ - ثم هب أن شاباً دون العشرين من العمر ، تزوج ثم زنى فالحكم الخاص بآية الرجم - لو سلمنا به افتراضًا - لن يُطبق عليه ، إذ إن حكم الآية المفتراة جاء خاصاً بالشيخوخة من المحصنين فقط ، وسيخرج منه المحصنون من الشباب مع أنهم قضوا من اللذة أكثر من الشيخوخ !

فيلزمهم أن يضع الرواية رواية أخرى يكذبون فيها على أبي بكر الصديق مثلاً ويقولون فيها برجم الشباب والشابات المحصنين والمحصنات بما قضوا من اللذة والملذات !!

ولا ينسى هؤلاء أن ينوهوا على خوف أبي بكر (مثلاً) من إنكار آية الرجم ، وعقوبة الرجم ، وأنه سيظهر في آخر الزمان من يُنكرون رجم الشباب ، كما أنكروا رجم الشيخوخ .

٣ - جهنم بالطب ، والواقع ، وطبع الأبدان :

فقد جاء بالرواية المختلفة والقابعة بصحيف البخاري :

" أَوْ كَانَ الْحَبَلُ أَوْ الِاعْتِرَافُ " .

وهذا فاسد جداً ، ومن علامات اضطراب الرواية الذين وضعوا هذا الإفك .

فالحبل قد تحبل بدون زنى (إيلاج) ، وقد يجامعها الرجل بين فخذيها فيسرى ماءه إلى رحمها بيدها أو غيرها فتحبل دون إيلاج !!

والحبل قد تحبل استكراراً ، وقد تحبل بشبهة .

ولذا قال ابن حجر (معقباً على كلام ابن العربي) :

" ويعكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة " .

● وقال الشافعى :

" لاحد عليها (أى الحبل) إلا ببينة أو إقرار " .

وبمثل ما قال الشافعى قال الكوفيون ، وأبو حنيفة ، وجمهور العلماء، وذكره النووي بشرحه لمسلم (٦٣٩) .

● وقال النووي :

" وقول عمر رضى الله عنه : الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت به البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ، إلا أنه يرد على كلامهم هذا إمكان حدوث الحمل باستدخال المنى " (٦٤٠) .

● وقال عبد الله ابن قدامة :

" وقد قال أهل الطب : إن المنى إذا برد لم يخلق منه ولد .. " (٦٤١) .

● وقال عبد الرحمن ابن قدامة :

" ولنا أنه يحتمل أنه من وطئ اكراه أو شبهة والحد يسقط بالشبهات وقد قيل أن المرأة تحمل من غير وطئ بأن يدخل ماء الرجل في فرجها إما بفعلها أو فعل غيرها ولهذا تصور حمل البكر وقد وجد ذلك " (٦٤٢) .

والسؤال : لماذا لم يأخذ هؤلاء بما جاء في الرواية ؟ !

أيُقبل بعض الخبر ويُترك بعده ويُسمى هذا دين ؟ !

وما السبب في ترك هذا البعض ؟ ! أليس فساده ؟ !

أم أن الحديث الذي يقولون عنه : إنه شرح صار يحتاج هو أيضًا إلى
شرح للشرح !!

٦٣٩ - انظر : صحيح مسلم : (ح ١٦٩١) .

٦٤٠ - انظر : المجموع شرح المذهب للنووى : (٣٠٨ / ١٧) .

٦٤١ - انظر : المغني : (٥٠٨ / ٨) .

٦٤٢ - انظر : الشرح الكبير : (٢٠٨ / ١٠) .

المَعْوِلُ الثَّالِثُ عَشَرُ : اضطِرَابُ الرَّوَايَةِ الَّتِي نَسَبُوهَا لِعُمُرِ افْتَرَاءً :

فقد جاء بهذه الرواية : " ما نجد الرجم في كتاب الله " !!!
وجاء أيضاً : " وإن الرجم في كتاب الله حق " !!!
فكيف يكون الرجم في كتاب الله بينما هو ليس في كتاب الله . . .
كيف ؟ !

وهل يُجَوَّزُ عاقل على صحابي مؤمن بالله وبكتابه العزيز أن يقول :
" إن الرجم في كتاب الله حق " ، بينما هو يعلم يقينًا أنه ليس في
كتاب الله ؟ !

سلمنا أن الرجم كان في القرآن ثم (جدلاً) تم إلغاؤه وحُذِفَ ، فتكون
الحوادث المزعومة كرجم ماعز ، ورجم الغامدية ، ورجم اليهودي ،
ورجم التي زنا بها العسيف قد وقعت بعد نزول آية الرجم ، وهي مدة
تکفى لحفظ نص الآية حفظاً جيداً ، إذ إن الحوادث المذكورة مما تعم
به البلوى . ولكن هذا لم يحدث ، واضطررت الروايات كما رأينا !

سلمنا (جدلاً) أن الرجم كان في القرآن ثم تم إلغاؤه وحُذِفَ مع بقاء
حكمه ، فما هي الحكمة في حذف آية مع بقاء حكمها بالرواية ؟ !

سلمنا (جدلاً) أن الرجم كان في القرآن ثم تم إلغاؤه وحُذِفَ ،
فسيكون المعاصرون لِعُمَرَ كلهم على بينة من هذه الحقيقة ، فلم يقول
لهم عمر ذلك ؟ !

هل سيعيشون هم مئات السنين ليخبروا الناس بالخبر ؟ !
وحيثند فسيخبرونهم بما يحفظونه من الآية ، لا بقول عمر .

سلمنا أن الرجم كان في القرآن ثم (جدلاً) تم إلغاؤه وحُذِفَ ، أفالا
يعرف عمر بالحذف المذكور حتى يقول بعزمه على كتابة الآية في

القرآن لولا خوفه من الناس ؟ !

سلمنا أن عمر كان يجهل بحذف الآية المفترة ، ويرى أنها من القرآن ، أفيقيم وزناً ل الكلام الناس ، في مقابل الحق ، وطاعة العلي القويّ ؟ !

سلمتنا أن عمر كان يجهل بحذف الآية المفتراة ، ويرى أنها من القرآن ، أفيرضي ببقاء القرآن على نقصه (المزعوم) ، وهو يعلم أنه ليس هناك من هو أصلح لإثبات الآية منه ؟ !

سلمنا أن عمر قال ما قال ، ولنفترض أنه كتب الآية المزعومة ، فهل كان في وسع الناس القول بأنه زاد في كتاب الله ما ليس منه وهم يتلون قول الله تعالى :

﴿ وَإِنَّهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ حَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾

وغير ذلك من الآيات الدالة على حفظ القرآن بالله ؟ !

تخطي الخلف في ترتير الحديث :

ونظراً لغرق القوم في الغوضى التشريعية التي تخولهم توجيهه
الذصوص كييفما شاءوا فقد قالوا هنا : بصحبة قول عمر (المفترى عليه) ،
وإن الرجم حق في كتاب الله ، وإلى اليوم :

قال ابن حجر في الفتح :

" قوله (والرَّحْمَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ) أَيْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(أو يجعل الله لهن سبيلاً) ، فجعل السبيل هو القتل ، حماً !!

وقال البعوبي في شرح السنة إن الرجم ذكر محملاً في قوله تعالى :

(وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) ، فجعل الإيذاء هو الرجم !

وهكذا اضطرب علماء القوم ، وراحوا في كل وادٍ يهيمون ، دون أن يصلوا للحقيقة الصارخة ، وهي :

١ - انتفاء ما نسبوه إلى عمر من قوله :

" وإن الرجم في كتاب الله حق " ،

٢ - زيفهم (المتسدنة) عن سنة نبيهم الحقيقية ، إذ إن سنته ﷺ لا تخالف الكتاب .

وإنما يقال : " وإن الرجم في كتاب الله باطل " !!

فَلَمَّا (أنا إيهاب) :

ومتن الحديث فيه بخلاف ما فندناه :

" فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ " .

فهل رجم رسول الله حقاً ؟

لا والله الذي لا إله إلا هو ، منزل القرآن ، ومعلم البرهان . . .

ما رجم رسول الله قط ، وما يزبغي له ﷺ .

ولبيان كذب هذه الحيثية فلنستعرض أشهر وأوسع حادثة مكذوبة ومروية بالصحاح ، وهي حادثة رجم ماعز بن مالك الإسلامي .

وسنبين كيف تناقضت روایات هذه القصة المفتراء في كل جزئياتها كال التالي :

المouل الرابع عشر : بيان اضطراب تفاصيل أشهر قصة للترجم

فقد روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم أن رجلاً اسمه " ماعز بن مالك الأسلمي " زنا بعد إحسان ، فاعترف ، فترجمه النبي ﷺ . وتفاصيل هذه الحادثة (المفتراء) تمثل في التناقض والاضطراب ، نذكر من ذلك :

الجزئية الأولى : علم النبي بزنا ماعز

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري (٦٤٣) ، ومسلم (٦٤٤) ، وأبو داود (٦٤٥) :

" أتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنِيْتُ " .

وتكرر اعتراف ماعز (أربع مرات) ، وفي كل مرة يعرض عنه النبي ﷺ !

إذن فما عز هو الذي بادر النبي ﷺ باعترافه !!

تفصيل التناقض :

وروى مسلم بصححه أيضاً (٦٤٦) هو وأبو داود (٦٤٧) ، وأحمد (٦٤٨) ، وغيرهم ، كلهم من طريق سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ لقى ماعزاً ، فقال النبي ماعز :

" أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ ؟ " ، قال ماعز : وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي ؟ قال بَلَغَنِي أَنَّكَ

٦٤٣ - انظر : صحيح البخاري : (ح ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥) .

٦٤٤ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٦ - ح ١٦٩١ / ١٦) .

٦٤٥ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٣ - ح ٤٤١٩) .

٦٤٦ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨١ - ح ١٦٩٣ / ١٩) .

٦٤٧ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٥ - ح ٤٤٢٥) .

٦٤٨ - انظر : مسندي أحمد : (١ / ٢٤٥ ، ٣٢٨ ، ٢٢٠٣ - ح ٣٠٢٠) .

وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ . قَالَ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرْجِمَ .

إذن فالنبي ﷺ هو الذي بادر ماعز بسؤاله

والتناقض هنا هو : كيف سيبدأ النبي ﷺ بسؤال ماعز بينما ماعز هو الذي بدأ بالاعتراف ؟ !

تعليق الأئمة :

النwoى : الذي قال : " قال العلماء : لاتفاق بين الروايات . . . " !

ثم راح يتخيل كيف يمكن الجمع بين المتضاد ، فقال :

" . . فيكون قد جاء به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ ، وقد جاء في غير مسلم (أن قومه أرسلوه إلى النبي ﷺ ، قال النبي ﷺ للذى أرسله : لو سترته بثوبك يا هزال لكان خيراً لك ، وكان ماعز عند هزال ، فقال النبي ﷺ بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ماجرى له : أحق ما بلغنى عنك) إلى آخره " (٦٤٩) اهـ .

الاستدراك على التعليق :

تغافل النwoى عن الروايات بال الصحيح الذى يشرحه (وسياطى بعضها) ، وفيها أن ماعزاً ذهب للنبي ، واعترف على نفسه أربع مرات والنبي ﷺ يعرض عنه فى كل ذلك !

فلو كان ماعزاً اعترف على نفسه لما قال له النبي ﷺ :

أحق ما بلغنى عنك ؟

إذ إن هذا السؤال يظهر منه (بداهة) :

● مبادرة النبي ﷺ لما عز ، لا العكس ،

● وانتفاء اعتراف ماعز للنبي ﷺ !

. ٦٤٩ - انظر : صحيح مسلم بشرح النwoى : (١١ / ٢٨٢) .

ثم لو كان كلام الرواية حقيقةً لكان معنى ذلك هو أن الستر على الزاني عبادة ، وهو ضدّ نصّ القرآن .

وكلام النووي فيه أن النبي ﷺ أعلم هزال الستر على الزاني بثوبه مع أن واقعة زنا ماعز (بفرض صحتها) هي واقعة اعتراف ، ولم يُذكر في أيها أن ماعز ضبطه هزال ، أو حتى صحبه عند النبي .

الجزئية الثانية: م Klein وكيفية الاعتراف

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري (٦٥٠) ، ومسلم (٦٥١) ، وغيرهما :
”أن ماعزاً ذهب إلى النبي ﷺ بالمسجد ، فناداه . . . ” الرواية !
إذن فماعز هو الذي ذهب إلى النبي ﷺ بالمسجد .

تفصيل التناقض :

وروى أحمد بن حذبل (٦٥٢) ، ومسلم (٦٥٣) ، وأبو داود (٦٥٤)، والترمذى (٦٥٥) ، والنسائى ، وأبو يعلى ، والطبرانى وغيرهم :
أن النبي ﷺ لقى ماعز بن مالك فقال :
”أحق ما بلغنى عنك ؟ ” .

إذن فالنبي ﷺ هو الذي سأله ماعزاً عندما لقيه !

- ٦٥٠ - انظر : صحيح البخاري : (ح ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥) .
٦٥١ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٦ - ح ١٦٩١ / ١٦) .
٦٥٢ - انظر : مسند أحمد : (١ / ٢٤٥ ، ٣٢٨ ، ٢٤٥ - ح ٣٢٨ ، ٢٢٠٣ ، ٣٠٢٠) .
٦٥٣ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨١ - ح ١٦٩٣ / ١٩) .
٦٥٤ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٥ - ح ٤٤٢٥) .
٦٥٥ - انظر : سنن الترمذى : (٤ / ٢٧ - ح ١٤٢٧) .

والتناقض هنا هو :

هل ذهب ماعز إلى النبي ﷺ بالمسجد ، أم أن النبي ﷺ هو الذي سأله ماعزاً عندما لقيه ؟ !

تعليق أهل الحديث : لا يوجد !!!

الجزئية الثالثة : شخصية المرأة المزنى بها

تفصيل الرواية :

فقد روى مسلم (٦٥٦) ، هو وأبو داود (٦٥٧) ، وأحمد (٦٥٨) ، وغيرهم : أن النبي ﷺ كان يعلم بشخص المرأة التي زنا بها ماعز ، ولذا قال له (كما زعموا) ﷺ :

”بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان“ !

● فالمرأة المزنى بها معروفة هنا للنبي ﷺ !

تفصيل التناقض :

بينما روى مسلم (٦٥٩) ، وأبو داود (٦٦٠) ، وأحمد (٦٦١) ، وغيرهم (كما صححه الألباني) أن النبي ﷺ كان يجهل شخص المرأة التي زنا بها ماعز ، ولذا قال له بعد أن شهد على نفسه بالزنا أربعاً :

”إنك قد قلتها أربع مرات ، فبمن ؟

قال : بفلانة .

٦٥٦ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨١ - ح ١٦٩٣ / ١٩) .

٦٥٧ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٥ - ح ٤٤٢٥) .

٦٥٨ - انظر : مسند أحمد : (١ / ٢٤٥ ، ٣٢٨ - ح ٢٢٠٣ ، ٣٠٢٠) .

٦٥٩ - انظر : صحيح مسلم : (ح ١٦٩٣) .

٦٦٠ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٣ - ح ٤٤١٩) .

٦٦١ - انظر : مسند أحمد : (٥ / ٢١٦ - ح ٢١٣٨٣) .

● فالمرأة المزني بها غير معروفة هنا للنبي ﷺ !!

والتناقض هنا هو :

لو كان النبي ﷺ صرخ لما عز باسم المرأة لما قال له : بمن ؟ !!

ولو كان النبي ﷺ سأله ما عز عن شخصية المرأة لما قال لما عز :

”بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان“ !!

وهذا يعمق حقيقة كذب الرواية على النبي ﷺ ويكشف كيف أنهم قد ألسقووا له ﷺ قيامه بالرجم المفترى !

الجزئية الرابعة : اعتراف ماعز بالزناء

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري (٦٦٢) ، ومسلم (٦٦٣) ، وأبو داود (٦٦٤)، وغيرهم أن ماعزا قد اعترف بالزنا من المرة الأولى :

”فناداه ، فقال : يا رسول الله إنى زنيت ، فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات . . . ” الرواية !

● إذن فالنبي ﷺ يعرف جريمة ماعز من أول مرة !

تفصيل التناقض :

بينما روى مسلم (٦٦٥) ، وأحمد وغيرهم :

أن ماعزا جاء إلى النبي ﷺ أربع مرات كل مرّة يقول للنبي :

٦٦٢ - انظر : صحيح البخاري : (ح ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥) .

٦٦٣ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٦ - ح ١٦٩١) .

٦٦٤ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٣ - ح ٤٤١٩) .

٦٦٥ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨٤ - ح ١٦٩٥) .

طهرنى !

وفي المرة الرابعة قال له النبي ﷺ : **فِيمَا ظَهَرَكَ ؟**

قال : **مِنْ الزُّنْيِ .**

● إذن فالنبي ﷺ لم يعرف بجريمة ماعز إلا بعد المرة الرابعة !!

والتناقض هنا هو :

هل عرف النبي ﷺ بجريمة ماعز من أول مرة ، أم أن النبي ﷺ لم يعرف بجريمة ماعز إلا بعد المرة الرابعة !!

ولو قال ماعز من المرة الأولى بوقوع الزنا منه لما قال له النبي ﷺ بعد المرة الرابعة : **"فِيمَا ظَهَرَكَ ؟"**.

الجزئية الخامسة: مجيء ماعز النبي ﷺ

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري (٦٦٦) ، ومسلم (٦٦٧) ، وغيرهما أن ماعزا هو الذي أتى النبي ﷺ : "أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ".

" جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ ".

"أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ".

تفصيل التناقض :

بينما روى البخاري ، ومسلم (٦٦٨) ، وغيرهما أن ماعزا جيء به ، وأتى به :

٦٦٦ - انظر : صحيح البخاري : (ح ٦٨١٤ ، ٦٨١٥ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٢٣ ، ٦٨٢٤ ، ٦٨٢٥).

٦٦٧ - انظر : شرح النووي (١١/٢٨٤، ٢٨١، ٢٧٦، ٢٧٩، ١٦٩٤/١٦٩٥). (٢٢/٢٠، ١٦٩٢/١٦٩٣).

٦٦٨ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١١/٢٨٠، ٢٧٩، ١٦٩٢/١٦٩٣). (١٨/١٧، ١٦٩٢/١٦٩٣).

"جيء به إلى النبي ﷺ ، "أتى رسول الله ﷺ بـرجل قصير" !
و واضح أن هناك من أتى بـماعز إلى النبي ﷺ كما جاء عند النووي
مصرحاً به .

والتناقض هنا هو :

أنه لو جاء ماعز لما قيل جيء به ، ولو جيئ به لما قيل جاء وأتي ،
وقد مر آنفًا أنه لا جاء ، ولا جيئ به !!!

الجزئية السادسة : رد النبى ماعز

تفصيل الرواية:

فقد روى مسلم (على سبيل المثال) في صحيحه (٦٦٩) :

أن النبي ﷺ رد ماعزاً مرتين ثم أمر به فرجم .

تفصيل التناقض الأول :

بينما روى مسلم (أيضاً على سبيل المثال) :

أن ماعزاً اعترف بالزنبي ، وأن النبي ﷺ رده ثلاثة مرات (٦٧٠) .

تفصيل التناقض الثاني:

وبينما روى مسلم في صحيحه (٦٧١) :

أن النبي ﷺ ردّ ماعزاً أربع مرات ! وفي رواية أنه رده مراراً .

والتناقض هنا هو :

هل كان الرد مرتين أم ثلاثةً أم أربعاً؟

٦٦٩ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨٠ - ح ١٦٩٢ / ١٨) .

^{٦٧٠} - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ / ١٦٩٥) .

^{٦٧١} - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٥ - ح ١٦٩١ / ١٥) .

الجزئية السابعة : اعترف ماعز

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري (٦٧٢) ، ومسلم (٦٧٣) ، وغيرهما :
أن ماعزاً اعترف على نفسه بالزناء أربع مرات في يوم واحد ،
يُعرض عنه رسول الله ﷺ فيتنحى ماعز تلقاء وجهه ويعرف بالمرة
الثالثة وهكذا .

تفصيل التناقض :

بينما روى مسلم في صحيحه (٦٧٤) ، وغيره أن كل اعتراف كان
في يوم بخلاف اليوم الآخر :
” . . . فرده ، فلما كان من الغد أتاه فقال : يا رسول الله إني قد
زنيت ، فرده الثانية ” ، ثم : ” فأتاه الثالثة ” ، وهكذا .

والتناقض هنا هو :

هل كان الاعتراف مجزءاً على أربعة أيام أم كان في يوم واحد ؟ !

الجزئية الثامنة : ملاقاً قل ماعز للنبي

تفصيل الرواية :

فقد روى مسلم (٦٧٥) ، وأبو داود ، وأحمد ، والدارقطني ، وغيرهم
أن بعض الصحابة قالوا :

٦٧٢ - انظر : صحيح البخاري : (ح ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥) .

٦٧٣ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٧٦ - ح ١٦٩١ / ١٦) .

٦٧٤ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨٨ - ح ١٦٩٥ / ٢٣) .

٦٧٥ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١ / ٢٨٤ - ح ١٦٩٥ / ٢٢) .

” ما توبة أفضل من توبة ماعز ، أنه جاء إلى النبي ﷺ فوضع
بده في يده ثم قال : أقتلني بالحجارة . . . ”

تفصيل التناقض :

وروى أبو داود (٦٧٦) ، وأحمد ، والدارقطني ، وغيرهم أن ماعزاً لما
وجد من الحجارة صرخ براجميه قائلاً :

يا قوم ردوني إلى رسول الله فإن قومي قتلوني ، وغرونى من
نفسى ، وأخبرونى أن رسول الله ﷺ غير قاتلى !

والتناقض هنا هو :

لو كان ماعز قال : ” أقتلني بالحجارة ” لما قال إن قومه غروه ، ولو
كان قومه غروه لما قال للنبي ﷺ ” أقتلني بالحجارة ” !
وقد حسن الألبانى رواية صرخ ماعز براجميه ، فأنعم وأكرم
بتحقيقاته !

الجزئية التسعة : حفرو الماعز أمه يحفروا الله ؟!

تفصيل الرواية :

فقد روى مسلم (٦٧٧) وغيره عن أبي سعيد الخدري قوله :

” فما أوثقناه ولا حفرنا له ” .

وروى البخارى ، ومسلم ، وغيرهما هرب ماعز أثناء الرجم ، وإدراك
راجميه له !

تفصيل التناقض :

٦٧٦ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٤ - ح ٤٤٢٠) .

٦٧٧ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١/٢٨١ - ح ١٦٩٤) .

وروى مسلم (٦٧٨) ، وغيره :
” فلما كان الرابعة حَفَرَ لَهُ ثُمَّ أَمْرَ بِهِ فَرُجِمَ ” !!

والتناقض هنا هو :

هل حفروا لاعز وأوثقوه أم لم يحفروا له ولم يوثقوه ؟ !
و واضح هنا التناقض الرهيب بين الروايات الصحيحة بالصححين ،
والتي ترتب عليها تفرق الخلف :

● فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنهم : لا يحفر
للمرجوم والمرجومة .

● وقال أبو حنيفة في رواية أخرى (والظاهر أنه بعد أن بلغه
الحديث الآخر) هو وقتادة وأبو يوسف ، وأبو ثور : يحفر لهما !
فعلى المذهب الحنفي : يُحفر للمرجوم ، ولا يُحفر للمرجوم !!

● وقال بعض المالكية :
” يحفر لمن يرجم بالبينة ولا يحفر لمن يرجم بالإقرار ” .

● وقال الشافعية : لا يحفر للرجل سواء أقر أم أقيمت عليه البينة !

أما المرأة فقد صاروا فيها ثلاثة مذاهب :

الأول : ” يستحب الحفر لها إلى صدرها ” .
والثاني : ” متوك الحفر و عدمه لاختيار الإمام ” ،
والثالث : ” إن ثبت زناها بالبينة استحب الحفر لها ، وإن ثبت
بإقرار فلا يستحب الحفر لها ” .

وهكذا يتفرق أئمة الحديث كنتيجة حتمية لاتباع روايات البشر !!

وقال النووي :

٦٧٨ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : (١١/٢٨٨ - ٢٣/١٦٩٥) .

” فمن قال بالحفر لها احتاج بأنه حفر للغامدية وكذا لماعز في
رواية . ” ، ثم :

” وأما من قال لا يحفر فاحتاج برواية من روى (فما أونقناه ولا
حفرنا له) ” .

وعقب النوى بقوله : ” وهذا المذهب ضعيف ” ، ونقله عنه ابن
حجر دون إعلان !

قالت : بل مذاهبكم (في قبول الرواية مع إغفال آيات القرآن) هي
الضعف ، بل والباطلة ، والمصيبة أنه إلى الآن يسمى هذا بالعلم ويعتقد
له جلسات علم ” !

الجزئية العاشرة: كيف ملت ماعز

تفصيل الرواية :

فقد روى مسلم بصحيحة (٦٧٩) ، وأبو داود ، وأحمد وغيرهم :
أن رجمة ماعز رجموه بجلاميد الحجارة حتى سكت ، وذلك بعد أن
جرى واشتد في الجري وأدركوه !

تفصيل التناقض :

بينما روى أبو داود (٦٨٠) ، وأحمد (٦٨١) ، وابن أبي شيبة ،
وغيرهم :

أن ماعزاً جرى واشتد حتى أعجز أصحابه ، فلقيه عبد الله بن
أنيس فنزع له بوظيفه بغير ، فرماه به فقتله .

والتناقض هنا هو :

٦٧٩ - انظر : صحيح مسلم بشرح النوى : (١١ / ٢٨١ - ح ١٦٩٤ / ٢٠) .

٦٨٠ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٣ - ح ٤٤١٩) .

٦٨١ - انظر : مسند أحمد : (٥ / ٧٢١ - ح ٢١٣٨٣) .

لو كان (كما جاء بصحيح مسلم) ماعز حُفر له فكيف جرى ؟ !
حُفر له أم جرى ؟ ! . . . أم ماذا جرى يا ترى ؟ !

الجزئية الحادية عشرة : موقف النبي من التنفيذ

تفصيل الرواية :

فقد روى البخاري ومسلم (٦٨٢) ، وغيرهما أن النبي ﷺ قال بعد أن رُجم ماعز :
” إن الله لا يمكنني من أحد منهم (الزناد) إلا جعلته نكالاً ” .

تفصيل التناقض :

بينما روى أبو داود (٦٨٣) ، وأحمد (٦٨٤) ، وغيرهما أن النبي ﷺ قال بعد أن علم بمحاولة ماعز الهرب من الرجم :
” هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه ” !

والتناقض هنا :

واقع بين ما ذُسب للنبي ﷺ (بزعم الرواية) ، علماً بأن رواة رواية تمنى النبي ﷺ ترك ماعز هم رجال مسلم على قول الألباني وغيره !!!



٦٨٢ - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١١ / ٢٧٩ - ٢٨١ - ١٧ / ١٦٩٢ - ٢١ / ١٦٩٤) .

٦٨٣ - انظر : سنن أبي داود : (٤ / ١٤٣ - ح ٤٤١٩) .

٦٨٤ - انظر : مسند أحمد : (٥ / ٧٢١ - ح ٢١٣٨٣) .

S القارئ :

هذه " جملة " من التناقضات ، وتركت الكثير غيرها مما هو على نفس الشكل والنمط حتى لا تُصاب بالملل . وأعلم أن من يصدق روایات ماعز فهو يصدق بالشىء وعكسه ، ويصدق وهماً وخیالاً ، واشتري من الرواية بضاعة مزجاً !!!

ولا يخفى عليّ اللبیب أثر ما قلناه على قلوب خلفهم الضعيفة مما سيحدوا بهم إلى سلقنا بألسنة حداد ، ونحن لا نبادلهم سلوكهم المشين بمثله ، وإنما نكتفى فقط بكشفهم للناس . واعلم أن هؤلاء في هذه الحادثة فقط قالوا :

- اعترف ماعز بالزنا ابتداءً ، واستدرجه النبي ابتداءً !!
- وأتى ماعز النبي بالمسجد فاعترف له ، واعترف عندما لقيه في الطريق !!
- وكان النبي يعلم المرأة المزني بها ، وكان لا يعلمها !!
- واعترف ماعز بعد المرة الرابعة ، واعترف من المرة الأولى !!!
- وأتى به ، ورده النبي مرتين ، ورده ثلاثة ، ورده أربعاً !!!
- واعترف ماعز أربع مرات متتالية في يوم واحد ، واعترف أربع مرات كل يوم مرة !!
- وكان ماعز يعلم أن عقوبته بجلاميد الحجارة ، ولم يكن يعلم !!
- ومات بصخور الرجمة ، ومات بعظمية بغير ضربه بها عبد الله بن أنيس !!
- وتمنى النبي هرب ماعز ، ولم يتمن ! وقد قام الشراح بتلقيق جل هذه البلايا !

ولو اقتصر الخلف على الروایات التي لا تخالف الكتاب ، ولا تشرع ، ولا تأتى بها عقائد ، مع عدم إلزام الرسول بها .

ولو اقتصرت على المعانى الطيبة التى بعض الروايات ، والتى هى من جنس الحكم وفضائل الأعمال مثل قول :

النظافة من الإيمان .

وقول : إن المرء يكذب ويكتنف الكذب حتى يكتب عند الله كذباً .

وقول : المسلم أخو المسلم .

وقول : النساء شقائق الرجال . . .

وما إلى ذلك من أقوال تُساهم في جمع شمل فئات المواطنين ، ولا تخالف آيات الله ، وتدرج تحتها ، وتكون الهيمنة في جميع الأحوال لكلام الله ، أقول لو حدث ذلك لما حدث تناقض أبداً ، ولا تضاد مع كتاب الله .

إلا أن القوم أبوا سلفاً وسيأبون إلا الإيمان بكل ما يصح سنته بحسب مذاهبهم في القبول والرفض ، وسيؤمنون بها مع نهى الله لهم ، ثم سيلصقونها للنبي ﷺ ، وهي كما يبدوا وبدها وسيبدوا مما زاده اليهود ، والروافض ، والبدو ، والمنافقون ، وأرباب السياسة . . . الخ .

وسيفرح بها أمثال زكريا بطرس " الجاهل بالقرآن " هو وأمثاله (٦٨٥) ليشنأوا بها على الإسلام ، وبعداً لهم .

هذا وقد جاء بالروايات - كما عند البخاري ومسلم - أن النبي ﷺ قال :

" أو كلما انطلقتنا غزوة في سبيل الله تخلف رجل في عيالنا له نبيب كنبيب التيس " .

وهذا من أفسد ما قيل ، فهو يصور الزنا على أنه كان فاشياً في كل غزوة ، وهو غير صحيح ، ويصور النساء المؤمنات (عيالنا) بصورة تليق بعقلية الرواة ، فهن جاهزات دوماً للانحراف . . . ، وحسبنا الله ونعم الوكيل !

٦٨٥ - وقد اعتمد على هذه الروايات الهاابطة أيضاً من هم أمثال خليل عبد الكريم ؛ فصوروا مجتمع الصحابة بأنه مجتمع يتنشى فيه الجنس ، ويختلط فيه الحابل بالنابل ، وأنى لهم !